الرباط في 10 يناير 2018

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction des Etudes et des Prévisions Financières

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الدراسات والتوقعات المالية

ملخص تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2018

تؤسس النسخة الثالثة عشرة من تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لمرحلة جديدة من تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، بما فيها تلك المتعلقة بإدراج بعد النوع الاجتماعي في ممارسات البرمجة التي تتبعها الوزارات والمشار إليها في المادة 39. وطبقا لهاته المادة، يخصص القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية تدبيرا للميزانية يرتكز على النتائج ويراعي الفوارق بين الجنسين، ويضع الأدوات والقواعد المرتبطة بها، والتي تشمل إعداد الميزانيات العمومية وتنفيذها ورصدها وتقييمها لتستجيب للحاجيات المختلفة للساكنة المستهدفة.

من هذا المنظور، تواصل وزارة الاقتصاد والمالية جهودها لمرافقة الوزارات في عملية الاعتماد التدريجي لأحكام القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، خاصة فيما يتعلق ببلورة بعد النوع الاجتماعي على مستوى تدبير الميزانية المرتكز على النتائج. وقد تم تدعيم هذا المسلسل، الذي يطمح إلى تفعيل مبدأ المساواة بين الجنسين كما هو منصوص عليه في دستور سنة 2011، من خلال دورية رئيس الحكومة (رقم 2017/7) التي تتوخى إدماج بعد النوع الاجتماعي في صلب عمليات برمجة الميزانية وفي إعداد المشاريع الوزارية الخاصة بنجاعة الأداء.

التقدم المحرز في تفعيل المادة 39 من القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية

إن مأسسة إدماج بعد النوع الاجتماعي في ممارسات البرمجة التي تتبعها القطاعات الوزارية قد صيغ بموجب المادة 39 من القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، مما جعل المغرب بلدا رائدا في هذه المجال. وتنص هذه المادة على أن كل برنامج متعلق بنفس الوزارة أو بنفس المؤسسة العمومية، ومقسم إلى مشاريع وإجراءات، ينبغي أن يرتبط بأهداف محددة، فضلا عن المؤشرات الكمية التي تمكن من قياس النتائج المحققة مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي.

واستنادا إلى ذلك، تتم بلورة الخيارات الميزاناتية حسب الأنشطة التي لها تأثير كبير في تقليص الفوارق بين الجنسين، وذلك بهدف تعزيز المساءلة بالنظر إلى الالتزامات المتعهد بها، وخاصة تلك المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين.

كما تواصل وزارة الاقتصاد والمالية جهودها لدعم الوزارات في عملية الاستيعاب التدريجي لمقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية. وفي هذا الصدد، شرع مركز الامتياز لميزانية النوع الاجتماعي، التابع لوزارة الاقتصاد والمالية، في مواكبة الموجة الأولى من الوزارات لاعتماد ميزانية تراعي بعد النوع الاجتماعي في إطار إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2017. واستهدفت هذه الموجة، كمرحلة تجريبية أولى، 10 قطاعات وزارية (الاقتصاد والمالية، الصحة، الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، الشباب والرياضة، الثقافة، الشغل، الماء، الداخلية،

الفلاحة والصيد البحري). كما تم إطلاق مرحلة تجريبية ثانية، خلال إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2018، من أجل توسيع نطاق هذه العملية لتشمل جل القطاعات.

وفي إطار هذه الدينامية المتواصلة، تم إرسال منشور صادر عن رئيس الحكومة (رقم 2017/7)، بخصوص اطلاق عمليات تجريبية لتطبيق ميزانية النوع القائمة على النتائج، في إطار إصلاح القانون التنظيمي للمالية، إلى جميع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية. ويهدف هذا المنشور إلى تحديد كيفية تنفيذ العمليات التجريبية (نقاط ترسيخ بعد النوع الاجتماعي في مسلسل برمجة الميزانية وفي مسلسل إعداد مشاريع الأداء)، وكذا تحديد هيئات القيادة (حيث يتولى مركز الامتياز لميزانية النوع القيادة التنفيذية لهذا المسلسل مع إحداث لجنة بين وزارية[1] ولجنة للتتبع[2]).

ويبين تتبع هذه العملية، من خلال تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع، أن درجة إدماج النوع في الميزانيات تختلف من قطاع لآخر. وقد بدأ مجهود المواكبة الذي يقوم به مركز الامتياز من أجل تطبيق نجاعة الأداء المستجيبة للنوع في إعطاء ثماره، لا سيما بالنسبة للقطاعات التي استفادت من الموجة الأولى من المواكبة. وبفضل جهود التتبع المبذولة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية، خلال سنة 2017 وفي أفق 2018، ستتمكن القطاعات الوزارية الأخرى من التفعيل الناجح والناجع لمقتضيات المادة 39 من القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية.

التمكين الإقتصادي للمرأة : ضرورة لمواصلة التقدم نحو التنمية الشاملة

يواصل المغرب بعزم الإصلاحات القانونية والتنظيمية من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين، وذلك من خلال تسريع ملاءمة التشريعات الوطنية مع الآليات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي صادقت عليها المملكة المغربية. وفي هذا الإطار، تم اعتماد عدة مشاريع قوانين بالإضافة إلى مشاريع قوانين عديدة والتي هي قيد الموافقة والمصادقة عليها خلال الفترة 2016-2017. ويتعلق الأمر بالقانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، الذي صادق عليه مجلس النواب، في قراءة ثانية، في 8 غشت 2017.

وبالنسبة لمناهضة العنف ضد النساء، صادق مجلس النواب على مشروع القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، في 21 يوليوز 2016، والذي يتم النظر فيه حاليا على مستوى مجلس المستشارين.

كما صادق البرلمان على القانون رقم 19.12 المتعلق بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين في يوليوز 2016 ودخل حيز التنفيذ في 10 غشت 2017. وفي نفس السياق، صادق مجلس الحكومة، في 10 غشت 2017، على مشروعي مرسومين يتعلقان بالقانون رقم 19.12. يحدد المرسوم الأول نموذج عقد العمل الخاص بالعاملات والعمال المنزليين، ويحدد المرسوم الثاني لائحة الأشغال التي يمنع فيها تشغيل العاملات والعمال المنزليين المتراوحة أعمارهم بين 16 و18 سنة.

كما صادق مجلس النواب، في إطار قراءة ثانية، على مشروع قانون رقم 78.14، المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة في يونيو 2016، والذي تم نشره في الجريدة الرسمية في غشت 2016.

وفيما يخص تعزيز المشاركة الفعلية للنساء في إتخاذ القرارات وتسيير الشؤون العمومية، وضعت شبكة التشاور بين الوزارية للمساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، التي تأسست منذ 2010، استراتيجية مأسسة مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، خلال الفترة ما بين 2016 و2019، ترتكز على الإدماج الأفقي لمبادئ العدالة والمساواة بين الجنسين ضمن إصلاح الوظيفة العمومية.

[1] يرأس مدير الميزانية اللجنة بين الوزارية والتي تتألف من الكتاب العامين للقطاعات الوزارية /المؤسسات العمومية المعنية بإعادة الهيكلة.
[2] يتم إحداث لجنة للتتبع على مستوى كل قطاع وزاري ويرأسها كاتبه العام. وتتألف هذه اللجنة من المدراء المركزيين للقطاع.

وقد بلغ معدل التأنيث في الوظيفة العمومية نسبة 35% (تصل هذه النسبة إلى 39% دون احتساب الموظفين التابعين للأمن الوطني والوقاية المدنية). وتظل المرأة أكثر تمثيلية بالقطاعات "المؤنثة"، حيث أن 74% من الموظفات بالقطاعات الوزارية ينتمين لوزارة الصحة ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني. وتظل حصة ولوج النساء إلى مناصب المسؤولية، جد ضعيفة حيث لا تتجاوز سقف 19,1% في 2017.

وفيما يتعلق بالولوج العادل للحقوق الاجتماعية، تم تسجيل تقدم ملموس، لكن تبقى هناك تحديات مهمة وجب رفعها.

وبخصوص الولوج إلى التعليم، عرف مؤشر التكافؤ بين الجنسين بالتعليم الابتدائي العمومي تطورا مهما على المستوى الوطني، حيث انتقل من 0,84 برسم موسم 2000-2001 إلى 0,90 (90 فتاة ممدرسة مقابل 100 ولد ممدرس) موسم 2016-2017، أي بارتفاع يقدر ب 6 نقاط مئوية. وخلال نفس الفترة، انتقل مؤشر التكافؤ بين الجنسين بالتعليم الثانوي الإعدادي العمومي من 0,75 إلى 0,84، مسجلا بذلك ارتفاعا يقدر ب 9 نقاط مئوية. وانتقل مؤشر التكافؤ بين الجنسين بالتعليم الثانوي التأهيلي العمومي من 0,85 سنة 2000-2001 إلى 0,98 سنة 2016-2017 على المستوى الوطني، أي بارتفاع يقدر ب 13 نقطة مئوية.

ورغم هذا التقدم، لا تزال هناك إكراهات، ولا سيما التحدي المتمثل في الإبقاء على التلاميذ في المدارس، خصوصا الفتيات في المناطق القروية. وعلى الرغم من الانخفاض الملحوظ في نسبة الهدر المدرسي للفتيات في التعليم الابتدائي، الذي بلغ 1,7% خلال السنة الدراسية 2016-2017، فإن هذا المعدل لا يزال مرتفعا بالنسبة للمستوى الإعدادي، في حدود 8% لنفس السنة الدراسية 2016-2017.

وبالنسبة للولوج العادل لبرامج محو الأمية، تم تسجيل تراجع نسبي لمعدل الأمية. فحسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، بلغ معدل الأمية على الصعيد الوطني 32,2% مقابل 43% سنة 2004، أي بتراجع بـلغ 10,8 نقطة مئوية خلال 10 سنوات. وتعاني المناطق القروية من انتشار أكبر لهذه الآفة بمعدل يناهز 47,5% مقابل 22,6% في الوسط الحضري. كما تعاني النساء من هذه الآفة أكثر من الرجال، حيث بلغ معدل الأمية عند النساء على الصعيد الوطني 41,9% مقابل 22,1% عند الرجال. وفي المجال القروي، ما يقرب من 60,1% من النساء أميات مقابل 34,9% بالنسبة للرجال.

وبالنسبة للولوج إلى الخدمات الصحية، تم تسجيل تقدم ملموس، خلال العشريتين الأخيرتين، خصوصا في الشق المتعلق بالصحة الإنجابية للأم والطفل. لكن يجب العمل على خفض معدل وفيات الأطفال والأمهات الذي يظل مصدر قلق داخل العالم القروي.

وقد عرفت نسبة وفيات الأمهات انخفاضا مهما، خلال الفترة 2010-2016، حيث تراجعت هذه النسبة بنحو 68% لتصل إلى 72,6 لكل 100.000 ولادة حية، حسب المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة (2017). وتظل الفوارق بين المجالين الحضري والقروي قائمة، حيث ترتفع نسبة وفيات الأمهات بالعالم القروي إلى 111,1 لكل 100.000 ولادة حية مقابل 44,6 فقط بالعالم الحضري.

وكما واصلت وفيات الأطفال والصبيان منحاها نحو الانخفاض، حيث تقلصت لتصل، على التوالي، إلى 28,8 و30,5 لكل 1.000 ولادة حية سنة 2011، أي بانخفاض بلغ 28% و35% مقارنة مع سنة 2004. وعرفت نسبة وفيات حديثي الولادة (خطر الوفاة لأقل من شهر) ووفيات ما بعد حديثي الولادة (خطر الوفاة ما بين شهر و12 شهرا) انخفاضا مهما، خلال الفترة 2004-2011، منتقلة، على التوالي، من 27 إلى 21,7 ومن 14 إلى 7,1 لكل 1.000 ولادة حية.

وفي إطار توسيع الولوج إلى التغطية الصحية، خاصة التأمين الإجباري عن المرض، تم تعميم نظام التأمين الإجباري عن المرض للطلبة، حيث دخل حيز التنفيذ ابتداء من السنة الدراسية 2015-2016، إذ سيمكن من بلوغ ما بين 288.000 و420.000 مستفيد خلال الفترة 2015-2020. وتجدر الإشارة، إلى أن الجهود المتواصلة لتعميم نظام المساعدة الطبية، جعلت عدد المستفيدين يفوق الساكنة المستهدفة، أي 11,46 مليون شخص، ونسبة تغطية الساكنة المستهدفة وصلت إلى 135%، إلى غاية نهاية غشت 2017، مقابل 7,8 مليون شخص ونسبة تغطية بلغت 97% خلال سنة 2014. ويمثل عدد المستفيدين المنحدرين من الوسط القروي 48% و تمثل النساء 52% من مجموع المستفيدين.

وفيما يخص الولوج إلى السكن اللائق، يواصل قطاع السكنى مواكبة البرامج التي تهدف الى تقليص العجز في السكن مع ضمان فضاء عيش ملائم لجميع الفئات السوسيو إقتصادية. فحسب البحث الذي أجراه القطاع الوصي، مكن برنامج "مدن بدون صفيح" مستفيديه من ولوج سهل للخدمات والبنيات التحتية الأساسية. وهكذا، بالنسبة للخدمات الصحية، وبفضل برنامج مدن بدون صفيح، تقلص متوسط المسافة الفاصلة بين مقر السكن الجديد للمستفيدين وأقرب مركز صحي إليهم بحوالي الثلثين، أي بانخفاض من 30 كلم إلى 8 كلم. كما انتقل معدل الربط بشبكات مياه الشرب من 22,3% إلى 85,5%، بزيادة بلغت 63 نقطة. ونتيجة لذلك، تم تخفيف عبء جلب المياه الملقى على عاتق النساء والفتيات بنحو 39 نقطة، حيث انتقل من 53,3% إلى 14,4%.

وقد مكن برنامج مدن بدون صفيح أيضا من تحسين معدل ولوج النساء إلى ملكية السكن، حيث انتقل هذا المعدل من 15,3% إلى 18,7%، أي بزيادة قدرها 3 نقاط. وعلى الرغم من هذا الارتفاع، فإن هذا المعدل يظل منخفضا نسبيا مقارنة مع معدل ولوج الرجال إلى ملكية السكن، الذي بلغ 80,9%، مما يعكس وجود إكراهات مؤسساتية وثقافية تحول دون ولوج النساء للملكية.

وفيما يخص الولوج إلى تمويل عمليات شراء السكن، يبين توزيع المستفيدين من صندوق فوكاريم، حسب النوع، هيمنة النساء، حيث مثلن 57% من مجموع المستفيدين من الصندوق سنة 2016 مقابل 56,5% سنة 2015. وبالنسبة لصندوق فوكالوج-عمومي، لا تمثل النساء سوى 40,5% من مجموع المستفيدين من الصندوق برسم سنة 2016 مقابل 40% سنة 2015.

وعلى مستوى الولوج إلى الماء الصالح للشرب، مكن الاستمرار في تفعيل برنامج تعميم التزود بالماء الصالح للشرب بالنسبة للساكنة القروية من بلوغ نسبة ولوج ناهزت 96%، عند نهاية سنة 2016، مع معدل ربط فردي يقارب 40%، أي ما يمثل 12,54 مليون مستفيدا من الساكنة القروية.

أما بالنسبة للولوج إلى الطاقة، فقد مكن البرنامج الشمولي لكهربة العالم القروي، خلال سنة 2016، من كهربة 349 قرية عبر الشبكات المترابطة، مما مكن 11.883 مسكنا قرويا من الاستفادة من الكهرباء. وهكذا، فقد تمت كهربة حوالي 39.445 قرية عن طريق الربط بالشبكات، وهو ما يمثل 2.099.675 نسمة كما تمت كهربة 51.559 مسكنا تم تجهيزها بالألواح الكهربائية في 3.663 قرية، وذلك منذ انطلاق البرنامج. ونتيجة لذلك، سجل معدل الكهربة القروية 99,43% عند نهاية 2016 و99,47% عند نهاية يونيو 2017.

وفيما خص الولوج إلى البنية التحتية للنقل، يبرز تقييم نتائج البرنامج الوطني للطرق القروية II، عند نهاية 2016، تحسن ظروف النقل وظروف معيشة الساكنة القروية المستهدفة، حيث مكن هذا البرنامج من الوصول إلى 2,974 مليون نسمة من ساكنة القرى عند نهاية سنة 2016، تمثل فيها النساء 50,7% (حسب الإحصاء العام للسكان

والسكنى لسنة 2014). وقد مكن ذلك من بلوغ معدل الولوج إلى الطرق القروية بنسبة 79,3% سنة 2016 ومن تقليص تكلفة نقل الأشخاص والبضائع بنسبة 26% و15% على التوالي.

وبالنسبة للولوج العادل والمنصف للفرص الإقتصادية لكل من النساء والرجال، تم تفعيل عدة برامج واتخاذ عدة تدابير لتحسين ولوج النساء إلى عوامل الإنتاج، وإلى المؤسسات وكذا إلى الآليات الإقتصادية.

وفي مجال الشغل، تشير إنجازات البرامج الرئيسية لدعم الشغل إلى أن برنامج "إدماج" قد استقطب ما يقرب من 75.613 باحث عن العمل خلال سنة 2016، 48% منهم من النساء. كما استقطب برنامج "تأهيل" 16.542 باحث عن العمل، خلال سنة 2016، 65% منهم من النساء. وفيما يتعلق ببرنامج التشغيل الذاتي، الذي يتوخى إنعاش وخلق المقاولات الصغيرة جدا، تمت مواكبة 1.904 من أصحاب المشاريع، خلال سنة 2016، 25% منهم من النساء. وقد استفاد 848 مشروع من التمويل والتمويل الذاتي (21% من هذه المشاريع للنساء) مكنت من خلق 1.835 فرصة عمل. ومنذ انطلاقة برنامج "تحفيز"، الذي يهدف إلى إنعاش التشغيل في المقاولات والجمعيات الحديثة النشأة، وإلى نهاية سنة 2016، تم إيداع 2.235 بروتوكولا والتأشير عليها بالنسبة لفائدة 2.235 أجير و906 مقاولة، 34% منهم من النساء.

ومن أجل إنعاش روح المقاولة لدى النساء، أطلق "صندوق الضمان المركزي"، خلال سنة 2013، أداة الضمان "إليك" لتشجيع إنشاء شركات نسائية بمنحها ضمان في حدود 80% من السلف البنكي. كما تمت إعادة النظر في برنامج "إليك"، في يونيو 2017، لتوسيع نطاق أعماله لصالح الشركات المملوكة من قبل امرأة واحدة أو أكثر، وإدراج قروض بنكية قصيرة الأجل بمعدل عمولة ضمان حددت في 0,5%، بعدما كان هذا البرنامج مخصصا فقط للشركات النسوية (100%) أو التي يتم إنشاؤها ولديها مشروع استثماري يمكن تمويله بقروض بنكية لا تتجاوز مليون درهم. كذلك، وبغية زيادة عدد الشركات النسوية المستفيدة من ضمان "إليك"، تم تجريد عملية المعالجة من طابعها المادي عبر التبادل الإلكتروني للمعطيات بين صندوق الضمان المركزي والأبناك.

وتجدر الإشارة إلى أنه، ومنذ انطلاقه في مارس 2013 إلى حدود شتنبر 2017، تمت الموافقة على ما يقرب من 480 ملف"إليك". وبلغ حجم القروض المضمونة 157 مليون درهم، خاصة لفائدة قطاعات الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 36%، والتجارة (27%)، والخدمات (16%) والفنادق والمطاعم (6%) والصناعة (5%) والتعليم (4%).

فبالرغم من المجهودات المبذولة، تبقى النساء أقل تمثيلية على مستوى سوق الشغل (كما ونوعا)، حيث أن معدل نشاط الإناث لم يتجاوز 23,6% سنة 2016 (بعد 30% في سنة 1999)، مقابل 70,8% للرجال، أي بفارق أكثر من 47,2 نقطة. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل النساء أساسا في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة وفي وظائف غير مؤهلة وبأجور منخفضة. وعلاوة على ذلك، يظل الفارق في مستوى نشاط الرجال مقارنة مع النساء أكثر أهمية في المناطق الحضرية، حيث يزيد معدل نشاط الرجال عن ثلاثة أضعاف معدل نشاط النساء، أي بفارق يفوق ضعف ما هو عليه في الوسط القروي. وبالمناطق القروية، تعاني النساء أكثر من التمييز فيما يخص الحصول على العمل المدفوع الأجر (خلال سنة 2015، شكلت نسبة النساء القرويات النشيطات كمساعدات للأسر بدون أجر ما يقارب 60,8%). وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من الانخفاض المسجل في الفوارق الأجرية بين الرجل والمرأة، على المستوى الأكاديمي، وفي الخبرات المهنية المتساوية، لا تزال الفوارق مستمرة.

وفي نفس السياق، وبهدف تحليل الأسباب المؤدية إلى ضعف مشاركة النساء في سوق الشغل، فقد أسفرت التحليلات التي أجريت في إطار الدراسة[3] التي أعدتها مديرية الدراسات والتوقعات المالية إلى نتائج تشير إلى أن مستوى التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني لا يمنح فرصا للشغل كافية وملائمة للمرأة. كما أن هيمنة بعض

[3] دراسة تحت عنوان "المساواة بين الجنسين والسياسات العمومية والنمو الاقتصادي في المغرب"، تم إعدادها، سنة 2017، بشراكة بين مديرية الدراسات والتوقعات المالية ومركز الدراسات والأبحاث التابع للمكتب الشريف للفوسفاط.

القطاعات ذات يد عاملة كثيفة وغير مؤهلة، مثل الفلاحة والنسيج والجلد، يحد من إدماج النساء الحاملات لشهادات في الوسط المهني.

كما تشير هذه النتائج أيضا إلى التوسع الحضري الذي لم يعمل على تحسين مشاركة المرأة في سوق الشغل. يعزى ذلك، من جهة، إلى عدم ملاءمة مؤهلات النساء القرويات المهاجرات إلى المدن ومناصب الشغل بالوسط الحضري، ومن جهة أخرى إلى طبيعة عملية التوسع الحضري، مما يستدعي مواصلة الجهود الرامية إلى تقوية جودة البنيات التحتية وخدمات النقل والأمن بالوسط الحضري، والتي تشكل مجموعة عوامل يمكن أن تثني النساء عن المشاركة في سوق الشغل. وفيما يتعلق بالبعد الديموغرافي، فإن الخصوبة ومعدل إعالة الشباب يؤثران سلبيا على معدل مشاركة النساء.

كذلك، هناك عوامل أخرى لها تأثير سلبي على مشاركة المرأة في سوق الشغل، مثل دخل الأسرة، وارتفاع عدد الأطفال لكل أسرة، وكذا هيمنة الذكور، وعدد البالغين على مستوى الأسرة، ومعدل البطالة، وأهمية حصة الشغل في القطاع الفلاحي والمستوى التعليمي الضعيف للنساء.

في المقابل، هناك عدة عوامل تشجع المرأة على العمل، منها على سبيل المثال المستوى العالي للتعليم بالنسبة للساكنة على مستوى كل جهة إدارية، وهيمنة الإناث على مستوى البالغين الذين يعيشون في نفس المسكن، وأهمية حصة مناصب الشغل في قطاع الخدمات، إضافة للولوج إلى شبكة الطرق.

وقد مكنت هاته الدراسة، أيضا، من الكشف عن ثلاث مستويات من الإجراءات تتيح للسياسات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين أن تصبح أكثر فعالية. ويتعلق الأمر بتقليص الأحكام المسبقة التمييزية القائمة على النوع في مكان العمل، وزيادة القدرة التفاوضية للمرأة على مستوى الأسرة وإعادة توزيع وقت الأمهات نحو الفتيات. ومن شأن الجمع بين هذه التدابير إدماج أكثر للمرأة في سوق الشغل.

وتبين النتائج المحصل عليها في الدراسة، حسب مستوى الإجراءات المعتمدة، الأثر الإيجابي للتدابير المؤيدة للمساواة بين الجنسين على النمو، يتجسد في مكسب اقتصادي مهم يتراوح ما بين 0,2 و1,95 نقطة مئوية، بوتيرة سنوية، لمعدل النمو الاقتصادي.

وبالتالي تبين التحاليل المعتمدة من خلال هذا العدد من تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع الاجتماعي، أن الوزارات تعتمد تدريجيا النهج الذي حدده القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية على مستوى مراعاة بعد النوع الاجتماعي، في إطار ممارساتها في مجال البرمجة والتخطيط والرصد والتقييم.

إن انخراط القطاعات الوزارية في هذا الورش الكبير واستيعابها للرهانات المطروحة سيمكن من ترسيخ مبادئ التدبير المرتكز على النتائج الذي يراعي بعد النوع الاجتماعي المنصوص عليه في القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية وفي دورية رئيس الحكومة (رقم 2017/7). إلا أن هذا الانخراط لا يمكن أن يعطي ثماره إلا بتوفر شروط مسبقة ذات طبيعة تنظيمية وعملية. يتعلق الأمر بإشراك جميع الهياكل التابعة لكل وزارة، بالنظر لأفقية مفهوم النوع، وكذا جندرة النظم المعلوماتية الخاصة بها لتوفير الأدوات اللازمة لإنجاح العمل الحكومي من منظور النوع الاجتماعي.